



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# هل تُنجد التكنولوجيا الجديدة الاقتصاد العراقي المتهالك؟

بلال وهاب - مايكل روبن



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

**Since 2014**

## هل تُجد التكنولوجيا الجديدة الاقتصاد العراقي المتهالك؟

بلال وهاب \* - مايكل روبن \*\*

بعد 18 عاماً من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة والذي أنهى حكم الرئيس صدام حسين، فإن الاقتصاد العراقي المحتضر على وشك أن يحرز قفزة تكنولوجية قد تمكنه من تجاوز المشاكل الهيكلية والرشاوى التي خنقت القطاع الخاص. في مطلع 2021، سيدشن مصرف التجارة العراقي تطبيق المال عبر الهاتف المحمول. قد تبدو هذه الخطوة بسيطة، ولكن في جميع أنحاء العالم، مكّنت القدرة على الدفع عن طريق الهاتف البلدان من القفز فوق البنية التحتية المصرفية المادية الضعيفة، وتخفيف مخططات الفساد الشائعة، وتخفيز الابتكار.

لطالما خنق الفساد الاقتصاد العراقي، إذ تصنف منظمة الشفافية الدولية العراق على أنه من بين أكثر دول العالم فساداً متساوياً في الترتيب مع إريتريا وكمبوديا، وهذا الموقع هو أفضل بشكل طفيف مما كان عليه قبل عقد مضى من الزمن.

لقد أدت الاحتجاجات المناهضة للفساد التي اندلعت في كل أنحاء البلاد في تشرين الأول 2019 إلى استقالة رئيس الوزراء، ولكن دون إصلاح جدي. عبر الطيف السياسي العراقي، تبقى إحدى القواسم المشتركة القليلة هي استعداد السياسيين لاستغلال مناصبهم لإثراء أنفسهم وعوائلهم أو تحصين أعمالهم التجارية. وتبرز هذه المشكلة بشكل أكبر في كردستان العراق، حيث يطير السياسيون بطائرات خاصة، بينما لم تُسدّد رواتب الموظفين منذ شهرين.

لم يكن العراق دائماً حالة إفرادية تستوجب الدراسة في الفساد الذي يعطل مفاصل الدولة، إلى أن غزا صدام إيران أولاً ثم الكويت وألقى بالعراق في حفرة من الإفلاس والسوق السوداء والحصار، فقد كان العراق من بين أقل مجتمعات العالم العربي فساداً. خلال حقبة التسعينيات، ربما ركز النشطاء والدبلوماسيون والصحفيون على الخسائر التي تلحقها عقوبات الأمم المتحدة بالمجتمع العراقي، ولكن تأثير العزلة على العراق كان على نفس القدر من الأهمية. وشهدت فترة التسعينيات

\* زميل "سوريف" في معهد واشنطن، حيث تركز مقالاته وتحليلاته على الحوكمة في إقليم كردستان وفي العراق ككل.

\*\* باحث مقيم في معهد المشاريع الامريكية، متخصص في قضايا إيران وتركيا والشرق الأوسط.

قفزة في التمويل العالمي في الوقت الذي قطعت العقوبات هذا التمويل على العراق. نتيجة لذلك، لا يزال النظام الاقتصادي العراقي يعتمد على الاقتصاد النقدي بنحو رئيس. وهذا لا يحد من قدرة العراق على تحفيز القطاع الخاص فحسب، بل يشجع أيضاً على الرشوة.

إبان عهد صدام، وفي السنوات الأولى التي تلت الإطاحة به، دفعت الحكومة العراقية الرواتب نقداً. لم تتح هذه الآلية الشروع بإدراج موظفين وهميين في دوائر الدولة فحسب، بل مكّن المشرفين أيضاً من اقتطاع الأموال من رواتب مرؤوسيههم. ولمواجهة مثل هذه الأنشطة إلى حد كبير، سعت الحكومة العراقية منذ فترة طويلة للتحويل إلى نظام الدوائع المباشرة. لقد جعله مكتب رئيس الوزراء وراثته أمراً إلزامياً، ولكن للبرلمان كان الأمر اختيارياً.

على إن الإيداع المباشر للرواتب في المصارف ليس حلاً كافياً وشفافاً ولسبب بسيط وهو أن العراقيين لا يثقون بالمصارف. إن انتشار النشاط المصرفي ما يزال ضعيفاً. بحلول عام 2017، كان عدد العراقيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية 20% فقط. وبينما يوجد الآن ما يناهز عن السبعين مصرفاً في العراق فإن المصارف الثلاثة الكبرى - وهي الرافدين والرشيد ومصرف التجارة العراقي - يمثلون ما نسبته 85% من الأصول المصرفية. وإن المصرف الدولي الوحيد الذي ينشط حقاً في العراق هو مصرف ستاندرد تشارتيرد (Chartered Standard)، على الرغم من فروعته القليلة وتركيزه المنصب على المشاريع الحكومية الكبيرة. البطاقة الدولية الذكية، وهي شركة محلية، فازت بعقد لصرف رواتب الموظفين الحكوميين إلكترونياً بواسطة بطاقات كي كارد (Qi) البايومترية الآمنة. بحلول عام 2019، زعمت الشركة أن عدد حاملي بطاقة كي كارد بلغ 7 ملايين.

إن النماذج التجارية للمصارف الحكومية العراقية أو الأهلية خنقت القطاع الخاص بدلاً من تشجيعه، في الوقت الذي يجدر بهذه المصارف أن لا تخذل عملائها لمجرد كونهم عملاء محليين. إن ريادة الأعمال الحرة هو عملٌ يجذب الشباب العراقي الذين يحظون بالتعليم ويتمتعون بالمهارات والذين يتطلعون للنظر إلى ما وراء القطاع العام المتضخم والمعتمد كلياً على الرعاية الحكومية. بدلاً من الاستفادة من الخدمات المصرفية لتسهيل المعاملات أو تقديم القروض، تجني المصارف المحلية الأموال بشكل عام من خلال الرسوم المرتبطة بالتحويلات البرقية وإصدار خطابات الاعتماد. تظل هذه البيئة المصرفية سبباً رئيسياً وراء تصنيف البنك الدولي للعراق في المرتبة 186 من أصل 190 من حيث سهولة الحصول على الائتمان في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020. هذه البيئة دفعت

برؤوس الأموال إلى الهرب من العراق. علي علاوي، وزير المالية العراقي، قدر أن إجمالي رؤوس الأموال الهاربة من العراق بلغ بحدود الـ 250 مليون دولار منذ عام 2003، أو أكثر من ثلاثة أضعاف الميزانية السنوية الحالية للعراق. في غضون ذلك، دفعت البيئة المصرفية السيئة إلى استمرار العراقيين الاعتياديين في استخدام معاملات الحوالة غير الرسمية؛ لأنها أسرع وأقل تكلفة، وهذا بدوره يؤثر سلباً على الحكومة؛ لأن التدفق النقدي غير الرسمي يجعل من المستحيل تقريباً على الحكومة متابعة الأموال أو فرض الضرائب عليها بشكل فعال. على سبيل المثال، من عائدات الجمارك التي قد تصل إلى 7 مليارات دولار، تحسر الخزانة العراقية حوالي 90% من عائداتها تذهب إلى جيوب الميليشيات والمسؤولين الفاسدين.

لم تُفلح حكومتي بغداد وكردستان في تعزيز ثقة الشارع في الخدمات المصرفية. في عام 2012، أعلن البنك المركزي العراقي عن إفلاس مصرف الوركاء، وعين إدارة جديدة للمصرف. وإن هناك مشروع قانون بشأن تأمين الودائع مطروح أمام مجلس النواب من دون أن يُفعل. وعندما واجهت حكومة كردستان أزمة السيولة في عام 2014، أغارت على ودائع الناس في المصارف الخاصة، وهذا الفعل كان من شأنه أن يحطم رابط الثقة بين الجمهور والمصارف والعمل المصرفي. في عام 2015، أغلق مصرف الشمال جميع فروعه تقريباً ومنع الوصول إلى الودائع، كثيرون خسروا مدخرات حياتهم في هذا المصرف. تواطأت الإدارات العراقية المتعاقبة على منع المصارف الأجنبية من دخول السوق العراقية الأمر الذي من شأنه أن يعرقل عملية الاحتكار اللاقانوني الذي تتمتع به بعض الاطراف. وهذا الافتقار إلى الثقة يؤدي بدوره إلى استفحال الفساد وإضعاف الإمكانيات الاقتصادية للعراق.

وبينما لا يثق العراقيون عموماً بحكومتهم، فإنهم يثقون بشركات الهاتف الخاصة. قبل الغزو الذي قاده الولايات المتحدة، كان لدى العراقيين شبكة هواتف أرضية موجودة منذ الخمسينيات ولكن مع بعض التحسينات. وبسبب الأسلاك المكشوفة وضعف البنية التحتية تعطلت الهواتف الأرضية في كثير من الأحيان نتيجة الأمطار أو الثلوج في كردستان. وبالرغم من الفساد الذي أحاط بالتراخيص التي مُنحت لشبكات الهاتف المحمول، هذه الصناعة التي نمت بعد عام 2003، فإن العراق باكملة مغطى بالشبكات. اعتباراً من عام 2019، يمتلك ما يقرب من 95% من العراقيين هواتف محمولة بينما يمتلك 7% فقط خطوطاً هاتفية أرضية. بعبارة أخرى، كان عدد الهواتف المحمولة في العراق أكثر من كندا. وبحلول كانون الثاني 2020، زاد هذا الرقم بشكل أكبر؛

تجاوزت بطاقات الهاتف المحمول الآن إجمالي عدد السكان. عمدت شركات الاتصالات الخاصة إلى ربط العراقيين ببعضهم بعضاً وبالعالم الخارجي والإنترنت. وعلى الرغم من أن الجمهور قد لا يثق في المصارف، إلا أنه يثق في أرصدة الهاتف مسبقة الدفع، والتي يستخدمها الكثيرون كعملة بشكل متزايد. حتى أن بعض شركات الهاتف المحمول مثل زين بدأت في استخدام محافظ هواتف نقالة رسمية لدفع الفواتير وصرف الأموال.

لقد ساهم فيروس كورونا في إقبال العراقيين على النظام الاقتصادي (الإلكتروني) المعتمد على الإنترنت. في كل من أربيل وبغداد، تزدهر تطبيقات توصيل الطعام مثل TipTop و Alsaree3. في السليمانية، يستفيد السكان من موقع com.Peykbooks لتجاوز إشكالية المخزون المحدود للمتاجر التقليدية.

بينما يتهياً العراقيون لدخول عالم الاقتصاد الرقمي - وأكثر من 40% من العراقيين هم من مواليد ما بعد حرب 2003- فإن خطوة دخول مصرف التجارة العراقي إلى سوق العملات عبر الهاتف المحمول ينبغي أن يتردد صداها إلى أبعد حد فيما يتعلق بالثقة. وهذا مثال على الفساد وإنعدام الثقة: إن غرامة عدم ارتداء الكمامة هي 50,000 دينار عراقي، أي ما يعادل 34 دولاراً. عندما يدفع العراقيون هذه الغرامات فإنهم لن يعرفوا أبداً ما إذا ستهب نقود هذه الغرامات إلى مراكز الشرطة أو إلى جيب الشرطي أم إلى خزائن الحكومة. لكن، لو دفعوا الغرامة عبر تطبيق المال على الهاتف المحمول فإنهم سيعرفون أين تذهب أموالهم وسيحرون إيصال فوري يظهر قيمة ما دفعوه. وهذا ما ينطبق على أي غرامة تُحرق في الشارع أو حتى فواتير الضرائب المدفوعة للدولة. وكان بإمكان إقليم كردستان أن يصبح مركزاً للخدمات المصرفية في العراق بفضل أمنها الأكثر استبأباً. ومع ذلك، ما يزال الفساد يعطل عجلة الإقليم. على النقيض من ذلك، فإن صوميليا لاند، التي انفصلت عن الصومال في نفس العام الذي أصبحت فيه كردستان مستقلة وظيفياً عن بقية العراق، تغلبت إلى حد كبير على الفساد المعطل لمفاصل الدولة والبنية التحتية المصرفية الضعيفة التي تعاني منها كردستان العراق، بعد أن تبنت استخدام تطبيق المال على الهاتف المحمول. إن التحول إلى استخدام تطبيق المال على الهاتف المحمول ساعد راوندا في غضون خمسة عشر عاماً للتقدم في ترتيب منظمة الشفافية الدولية في مؤشرها عن مدركات الفساد، فبعد أن كانت واحدة من أكثر الدول فساداً أصبحت متساوية في ترتيبها مع اقتصادات أوروبا الوسطى النامية، بل ومتفوقة على إيطاليا واليونان.

ومع اقتراب نهاية العام الأول من تولي مصطفى الكاظمي لمنصب رئيس الوزراء، يواجه الكاظمي العديد من الشكاوى نفسها التي واجهها أسلافه. في حين أن فريقه يمكن أن يقول إنه أنقذ العراق من إفلاسٍ وشيكٍ يركز على تضافر عدة أسباب، منها عدم كفاءة سلفه والانخفاض الحاد في أسعار النفط. بينما يواجه المواطنون العراقيون صعوبة في العثور على أي منجز حقته إدارته.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن تبني مصرف التجارة العراقي لتطبيق المال عبر الهاتف المحمول من شأنه أن يمكّن العراق من تجاوز البنية التحتية المتهالكة بنحو متزايد من البنوك التقليدية ونظام فاسد للغاية بسبب أصحاب المصالح.

بينما تعيد الولايات المتحدة تقويم علاقتها بالعراق، فإن ظهور الاقتصاد الإلكتروني في العراق يوفر بدوره فرصة سانحة للولايات المتحدة. بدلاً من مجرد التخلي عن العراق مع انتهاء المهام العسكرية، قد تفكر إدارة بايدن في كيفية لتشجيع نمو الاقتصاد العراقي. إن مفاتيح الاستقرار في العراق هي الوظائف والأعمال. يعمل التوظيف على تخفيف منابع التجنيد للميليشيات والجماعات الإرهابية بينما يتوق رجال الأعمال إلى الاستقرار والأمن لتنمية أعمالهم التجارية. العديد من المناطق في العراق - كربلاء والأنبار وبغداد، على سبيل المثال - هي مناطق مؤهلة لجذب المستثمرين وتمكينهم من كسب أرباح جيدة. إن تداول المال عبر الهاتف المحمول يسهل من ممارسة الأعمال التجارية، ويجنب الرسوم المصرفية المرهقة، ويدعم المزيد من الشفافية. وللولايات المتحدة أيضاً مصلحة في التنسيق والتعاون مع العراق لضمان ألا تصبح تطبيقاته المالية عبر الهاتف المحمول - المصممة للعمل بالدينار العراقي والدولار - الأمريكي - آلية تتجنب عبرها إيران العقوبات المفروضة عليها. وقد تساعد إدارة بايدن العراق أيضاً على تحسين نظام الضرائب والإيرادات؛ كي تسير على نهج النظام الجديد والاستفادة منه، في الوقت الذي تسعى فيه إلى إنقاذ نفسها من الاعتماد على إيرادات النفط غير المستقرة.

المصدر: ناشونال إنترست

<https://nationalinterest.org/feature/can-new-tech-save-iraq%E2%80%99s-old-economy-183244>